

تقييم اثر الإصلاحات الفلاحية على تطوير الإنتاج الفلاحي بالجزائر:
(دراسة تحليلية-ولاية بسكرة أنموذجا من 2010-2019)

**Evaluation the impact of agricultural reforms on the
development of agricultural production in Algeria :
(Analytical study in the Wilayat of Biskra as a model
from 2010-2019)**

أ.د/ يزيد تفرات *

مدير مخبر (COFIFAS)، جامعة أم البواقي

tagraret.yazid@univ-ueb.dz

د/ كفية قسيموري

جامعة محمد خيضر بسكرة

kafiakas1@gmail.com

أ.د/ وسيلة السبتي

جامعة محمد خيضر بسكرة

sebti.wassila@yahoo.fr

Received: 04/02/2020

Accepted: 15/02/2024

Published: 26/12/2025

Abstract:

The aim of this study is to try to assess the Algerian experience in the field of reforming the agricultural sector and to know the extent of the effectiveness of the agricultural policies applied to it. Since independence, Algeria has endeavored to promote this sector and to support it in order to promote development. It has resorted to enacting many laws within the programs and development plans, Which aimed at the settlement of the agricultural real estate and the establishment of structures to support agricultural development projects to develop agricultural production, especially in the states that enjoy high agricultural qualifications,

The study concluded that Biskra State has witnessed a remarkable development in the quantities of agricultural production in recent years, due to the new development programs according to the economic growth plans, which led to increase the plant and animal production, in which Date production increased from **two million** quintals in **2010** to more than **four and a half million** quintals in **2018** and as a reinforcement of these gains, the agricultural investment of the state was encouraged according to government support and decisions To develop the sector in the future.

Keywords: agricultural reforms; the policy of agricultural and rural renewal; agriculture sector in Biskra.

* المؤلف المرسل.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم التجربة الجزائرية في ميدان إصلاح القطاع الفلاحي، ومعرفة مدى نجاعة السياسات الفلاحية المطبقة، فالجزائر ومنذ الاستقلال سعت للنهوض بهذا القطاع وعصرنته من أجل دفع عجلة التنمية، حيث لجأت إلى سن العديد من القوانين ضمن المخططات التنموية كبرنامج التجديد الفلاحي والريفي، والذي هدفت من خلاله إلى تسوية العقار الفلاحي وإنشاء هياكل لدعم وتمويل المشاريع الفلاحية لتطوير الإنتاج الفلاحي، خصوصا بالولايات التي تحضي بمؤهلات كبيرة؛

فخلصت الدراسة أن ولاية بسكرة قد شهدت تطورا في كميات الإنتاج الفلاحي خلال السنوات الأخيرة، بفعل البرامج التنموية الجديدة وفق مخططات النمو الاقتصادي، إذ أدت إلى زيادة ومضاعفة الإنتاج النباتي والحيواني، بحيث ارتفع إنتاج التمور بها من مليونين قنطار سنة 2010 إلى أكثر من أربع ملايين ونصف قنطار سنة 2018، وكتعزيز لهذه المكتسبات المحققة، تم تشجيع الاستثمار الفلاحي الخاص بالولاية وفق دعم وتوجيهات حكومية بقرارات رئاسية، لتطوير هذا القطاع مستقبلا.

الكلمات الرئيسية: إصلاحات فلاحية؛ سياسة التجديد الفلاحي والريفي؛ قطاع الفلاحة ببسكرة.

مقدمة:

تعتبر الفلاحة من القطاعات الاستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهي المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء، كما تشكل مجالا واسعا للتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة وتوفير المواد الأولية الزراعية للقطاعات الأخرى، ومن ثم تعمل على تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي. كانت الفلاحة بمثابة القلب النابض لاقتصاديات البلدان المتقدمة، كما ساهمت في استكمال نهضة اقتصاديات بعض الدول النامية التي تبنت إصلاحات في هذا القطاع للإسراع في الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي. وباعتبار الجزائر من الدول النامية، أولت أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي منذ الاستقلال، حيث سعت السلطات الجزائرية جاهدة إلى تنميته من خلال تبني سياسات وإصلاحات ومخططات كانت تهدف إلى تحريك عجلة التنمية لهذا القطاع وتطويره. فشهد تغييرات وتحديدات هامة، بحيث أعيد النظر في نماذج التنمية ورُسمت خطط عملية ترمي إلى تطوير إنتاجه، وتحلى ذلك من خلال الإصلاحات العديدة التي شملت طرق التنظيم وأنماط الاستغلال، كما رصدت لهم مخصصات مالية وبشرية متنامية، وأُخذت تدابير تحفيزية لفائدة الفلاحين قصد مضاعفة إنتاجهم كَمَا ونوعًا، الأمر الذي أتاح قطع أشواط معتبرة على درب تحقيق الأمن الغذائي الذي لا يمكن فصله عن الأمن الوطني. وولاية بسكرة باعتبارها منطقة صحراوية ذات طابع فلاحى ورعوى بامتياز، ونظرًا

لموقعها الجغرافي وتنوعها الإيكولوجي باستحواذها على إمكانيات هائلة من الموارد المائية والأراضي الفلاحية، جعل السلطات الحكومية تصب أعينها عليها من خلال تعميق الإصلاحات في القطاع الفلاحي بها، وذلك بإنشاء صناديق خاصة بتمويل القطاع الفلاحي، وتوجيه قروض طويلة ومتوسطة، وقصيرة الأجل، وتقديم تحفيزات مختلفة للفلاحين من أجل تطوير وزيادة الإنتاج الفلاحي بالولاية.

1-1. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية التي يتضمنها موضوع الفلاحة، باعتبارها من البنود المهمة والأساسية للانطلاق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا أهمية موضوع الإصلاحات المتعلقة بهذا القطاع كون الفلاحة الجزائرية واجهت تحديات، فرضت من الحكومة تبني تدابير إصلاحية منذ الاستقلال، فجاءت هذه الدراسة لتشكّل جزءاً مهماً من المنتجات البحثية المتعلقة بتقييم هذه الإصلاحات الفلاحية من خلال تتبع حصيلة الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة باعتبارها من أهم الولايات التي تزخر بمؤهلات فلاحية عالية لفتت انتباه صناع القرار بالدولة.

2-1. أهداف الدراسة:

يسعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

تهدف دراستنا إلى:

- معرفة أهم الإصلاحات التي مست القطاع الفلاحي بالجزائر منذ الاستقلال.
- تقييم التجربة الجزائرية في ميدان إصلاح القطاع الفلاحي باتخاذ ولاية بسكرة نموذجاً.
- إبراز جوانب من الاستراتيجية الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار الفلاحي.

3-1. الدراسات السابقة:

دراسة: بوعزيز عبد الرزاق، بعنوان: محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري-دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004، (مذكرة ماجستير):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الإجراءات والتدابير المتبناة من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004، ومحاولة تقييم المخططات السابقة في تحقيق الأهداف المرجوة، من خلال تحليل مختلف الجداول والإحصاءات الفلاحية ومن ثم إسقاطها على الواقع الفلاحي وربطها بالأهداف الاقتصادية العامة ومقارنتها بالواقع الفلاحي قبل وبعد تطبيق هذا المخطط، لذلك استعان الباحث على المنهج المقارن بالإضافة إلى المنهج الوصفي، فتوصلت الدراسة إلى أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عمل على تغيير النظرة للعمل الفلاحي، بحيث بعث روح الثقة لدى المستثمرين الفلاحين تجاه الاستثمار الفلاحي خصوصاً فيما يتعلق بالعقار الفلاحي من خلال طرحه لسياسة منح الامتياز، كما تبين من خلال تحليل معطيات الإصلاحات السابقة وتطبيقاً على أرض الواقع أنها استطاعت تحقيق أهداف بالغة الأهمية منها تحقيق أكبر إنتاج بالنسبة للحبوب أكثر من 49 مليون قنطار سنة

2002 ، فكانت نقطة الاختلاف بين الباحثين كون أن بحثنا ركز على السياسة الفلاحية الجديدة برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2006-2013 واثّر آلياته على الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة. دراسة: عمrani سفيان، بعنوان ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة ولاية قلمة- (أطروحة دكتوراه).

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض الجهود المبذولة من طرف الدولة لدعم القطاع الفلاحي، وتشخيص واقع وتحديات التنمية الفلاحية في الجزائر عموما وبولاية قلمة خصوصا، من خلال إبراز أثر الإصلاحات الاقتصادية على الأداء الفلاحي بالولاية خلال الفترة 2000-2013، حيث استعان الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، بتحليل معطيات الجداول وبياناته الإحصائية التي تم الحصول عليها من مختلف الهيئات الرسمية ذات الصلة بالقطاع الفلاحي محليا ووطنيا، فتوصلت الدراسة إلى أن الاهتمام بالقطاع الفلاحي مطلع الالفية الجديدة لم يكن أولوية في سياسات الدولة على أرض الواقع، بل كان في الخطاب الرسمي فقط، بحيث كانت نتائج هذه الجهود ضعيفة مقارنة بالأغلفة المالية المخصصة له عقب الطفرة النفطية التي شهدتها اقتصادنا الوطني، كما أن أداء القطاع الفلاحي بولاية قلمة لم يرق للمستوى المطلوب بالرغم من الإمكانيات الفلاحية الموجودة.

1-سياسات الإصلاح الفلاحي بالجزائر وأهم مخططات وبرامج التنمية الفلاحية:

نظراً للدور الكبير الذي تؤديه الفلاحة في الاقتصاد الوطني، من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتأمين مصادر الغذاء والعيش للسكان، تُولي الجزائر أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي من خلال إصلاحه وتحسين واقعه، بدءاً من التسيير الذاتي، والثورة الزراعية، والمستثمرات الفلاحية، إلى غاية البرامج التنموية ووصولاً إلى برنامج التجديد الفلاحي.

2-1. ماهية الإصلاحات الفلاحية:

2-1-1. مفهوم الفلاحة: قد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا للأدبيات في الفلاحة (الفلاح، الفلاحة، الزراعة...)، فالفلاحة حقل واسع من النشاطات التي يمارسها الإنسان من أجل العيش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة بالأرض وزراعتها وإنتاج الغذاء من مصدريه الحيواني والنباتي، فالفلاحة في المدلول الاقتصادي تشير إلى تحديد مجموعات تاريخية مميزة، ترتبط بعلاقات طبيعية واجتماعية مع الأرض، وما يلاحظ أن كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى، غير أن الزراعة في المفهوم القديم لا تعكس ولا تفسر بقية النشاطات الفلاحية كتربية الحيوانات، غير أن الزراعة الحديثة أصبحت لا تقتصر فقط على العمليات الخاصة برعاية التربة أو الأرض، بل تهتم أيضا بتحسين نوعية النبات ومستلزمات الزراعة من أسمدة وبذور وأدوية لمقاومة الأمراض والآفات إضافة إلى توفير الآلات الزراعية(بن ناصر، 2009/2008، الصفحات 56-57).

2-1-2. مفهوم الإصلاح الفلاحي: إن الإصلاح الفلاحي حسب المفهوم التقليدي الشائع يعني: "إعادة توزيع الملكيات أو الحقوق في الأراضي لصالح صغار الفلاحين والعمال المزارعين"، لكن هذا

التعريف يركز على كفية حياة الأرض، لذا صيغت تعاريف حديثة للإصلاح الفلاحي تشمل بالإضافة إلى كفية الحياة، أيضا كفية الاستغلال الأمثل لهذه الأرض الفلاحية وفق الأطر المنهجية الحديثة، باستعمال التقنيات المتطورة التي تساهم في تفعيل الإنتاج وتحسين الإنتاجية، لمواجهة المشاكل الغذائية التي تعاني منها أغلب الدول النامية (بوعزيز، 2005/2004، صفحة 3، 5).

2-1-3. أهداف الإصلاح الفلاحي:

إن الهدف من أي إصلاح في قطاع الفلاحة هو تطويره، وذلك بالاعتماد على سياسات واستراتيجيات فلاحية شاملة، حيث تمكن من تنظيم دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتخصيص تساعد على زيادة الإنتاج الزراعي، من أجل ضمان إشباع الحاجات الأساسية المتنوعة التي تتباين من وقت لآخر، ومن مجتمع لآخر. وذلك لتبدأ منها أهداف الإصلاح، منها أهداف عامة. بينها: (عمراني، 2015/2014، الصفحات 125-126)

- إقامة علاقات إنتاجية جديدة غير استغلالية، مما يساهم في رفع مستوى الفلاح الثقافي والصحي والمهني للتخلص من الجهل والأمية، بالإضافة إلى تبادل التجارب والخبرات بين الفلاحين والجمعيات التعاونية.

- رفع مستوى المهارة الفنية في استعمال الآلات والمحسّنات الزراعية والمبيدات، وأتباع الطرق العلمية الحديثة.

- زيادة الإنتاج الفلاحي وتنويعه، وزيادة مقدار مساهمته في تكوين الدخل.

- تقليص البطالة وتحسين مستوى معيشة الفلاحين.

2-2. سياسات وبرامج الإصلاحات الفلاحية في الجزائر وأهدافها

لقد مر القطاع الفلاحي بالجزائر بمراحل وإصلاحات مختلفة، من الجدير التطرق إلى أهمها، حتى يتسنى لنا معرفة واقع الفلاحة الجزائرية ماضيا وحاضرا، وإمكانية النهوض بهذا القطاع الحساس، وذلك من خلال التكفل بمشاكله وتذليل عقباته، من خلال القيام بجملة من الإجراءات والبرامج تحت مسمى السياسة الفلاحية التي تمثل مجموع البرامج الإنشائية والإصلاحية التي تهدف إلى تطوير قطاع الزراعة وزيادة دخول المزارعين وتحسين مستواهم المعيشي خلال فترة من الزمن (بوعزيز، 2005/2004، صفحة 13).

أهم البرامج الفلاحية التي قامت بها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال ما يلي:

2-2-1. برنامج التسيير الذاتي (1963-1971): إن الوضع الذي واجهته الحكومة الجزائرية

سنة 1962 كان وضعاً مؤلماً بعدما دمر الاستعمار هياكل الاقتصاد في البلاد، حيث ترك المعمرين المزارع والأراضي التي كانوا يشتغلون بها ثم هاجروا إلى فرنسا، في تلك الظروف اتخذت الحكومة أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين "دون مالك" وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي، وتوجت هذه العملية في أول أكتوبر من سنة 1963 بإصدار المرسوم رقم 388-63 والمتعلق بإقامة القطاع الفلاحي

المسير ذاتيا وذلك بتأميم كل المزارع الفلاحية التي كانت تابعة للمعمر، حيث هدف هذا البرنامج إلى تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستغلال الجماعي من طرف الفلاحين، فتم إنشاء هذا النظام المسير ذاتيا حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر بـ: 2.4 مليون هكتار وذلك عندما شرع الفلاحون والعمال بتشغيل الوحدات الزراعية التي تركها الأوروبيون صيف 1962، ومن أهم خصائص نظام التسيير الذاتي هو انه ثوري وفوري فرضته ظروف طارئة، ففي بدايته كان مجرد مرحلة انتقالية من اجل الحماية واستقلال الأملاك الشاغرة، لكن تم تدعيمه أكثر بصدر الأمر رقم 68 بتاريخ 30-12-1968 الخاص بتشكيل هيئات التسيير كجمعية العامة التي تضم كل عمال المزارع، لكن هذا النظام لم يحقق الأهداف المنوطة به لعدم وضوح أسلوبه، فبالرغم من أن القوانين تبين أن العمال والفلاحين أحرار في تسيير أنفسهم، غير أن الواقع أثبت عكس ذلك، حيث أن الدولة كانت تستعمل طرق تسيير تميزت بالمركزية والبيروقراطية (بيدي، 2009/2008، صفحة 100).

2-2-2. الثورة الزراعية (1971-1980):

لقد كان القطاع الفلاحي في الفترة السابقة يعاني من ارتفاع سكان الأرياف وانتشار البطالة وعد من تحقيق الإكتفاء الذاتي، مما دفع بالسكان إلى النزوح تجاه المدن، ليتم إطلاق مشروع الثورة الزراعية سنة 1971 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها" وأطلق عليها الثورة بدلا من الإصلاح، لأنها عملية هيكلية تعني تغيير الهياكل القديمة القائمة بدلا من مجرد تطويرها (عمري، 2015/2014، صفحة 276)، إذ يعتبر نظام الثورة الزراعية ثاني إصلاح زراعي حيث ظهر هذا النظام نتيجة عدة أسباب من بينها التوزيع غير المتساوي للأرض، والظروف غير المستقرة بالنسبة لاستغلال الأراضي، وكان يهدف إلى تغيير البنية العقارية بصفة جذرية، من خلال ضم أراضي العرش والبلديات والأوقاف إلى الأملاك الوطنية وتحديد الملكية الزراعية الخاصة وتأميم ممتلكات المتغيين كما يهدف لتحقيق مبدأ الأرض لمن يخدمها والتوزيع العادل لوسائل الإنتاج، وأولى أهمية بالغة إلى الأرض، إلا أن هذا العنصر وحده لا يكفي بمجرد عملية تأميم وإعادة التوزيع، بل يهدف إلى تحقيق تمويل الأرياف، وهو تشريع ينظم ملكية الأرض وطرق ووسائل استغلالها والحصول على إرادتها، وبهذا تم سن العديد من القوانين ضمن مخطط الثورة الزراعية من بينها **قانون التعاون الفلاحي** الذي نص على تحديد 10 أنواع من التعاونيات الفلاحية (كالتعاونية الزراعية للاستغلال المشترك) **وقانون الرعي** الأمر رقم 75/45 المؤرخ في 1975/06/17 الذي ينص على تنظيم ملكية تربية الماشية وحياسة المراعي واستغلالها ووضع الترتيبات اللازمة لإعادة تنظيم مناطق السهوب، لكن وجهت لهذه السياسة انتقادات هو أن لها نفس المشاكل والعيوب التي كانت في السياسة السابقة، كتفش بيروقراطية الإدارة التنفيذية داخل التعاونيات مما أدى إلى فشلها، وهيمنة الطبقة البرجوازية على الأراضي واستفادتها من قانون الثورة الزراعية، في

حين نسبة ضئيلة جدا من فقراء الريف استفادوا من هذا القانون(سايج، 2007/2006، صفحة 148،156).

2-2-3. برنامج إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية وخصوصة تسييرها (1980-1989):

لقد تقرر في هذه المرحلة وباقتراح من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وتركية الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، أن تقوم بسياسة إعادة الهيكلة بدمج كل المزارع في بداية الثمانينات، مست هذه العملية المزارع المسيرة ذاتيا وبشكل ضعيف مزارع الثروة الزراعية، وهذه العملية قامت بتقسيم الأراضي سواء على شكل مزارع اشتراكية أو فردية وتبعتها هيكلة المؤسسات التمويلية والتمويلية، من خلال صدور قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية سنة 1983، وتواصلت عملية إعادة هيكلة القطاع الفلاحي إلى غاية سنة 1987، أين تم إصدار قانون المستثمرات الفلاحية رقم 87/19 الذي ينص على إنشاء مزارع جماعية يكون عدد الأفراد فيها معقولا، بحيث لا يصل إلى عدد يصعب ممارسة التسيير فيه، كما أعطى الحرية للعمال لأجل تكوين مجموعاتهم لتكوين هذه التعاونيات في شكل شركات بعدما توزع عليهم الأراضي(سايج، 2007/2006، صفحة 165). فبالرغم من هذه الإصلاحات ظهرت مشاكل، حيث إن الإصلاحات الزراعية في القطاع الفلاحي الحكومي ضمن هذا المخطط جرت في فوضى كاملة إذ تكالب عليها القوى السياسية والاجتماعية في ظل غياب القانون الذي يحكم التوزيع وتكوين المستثمرات الفلاحية، حيث أن الكثير من المستفيدين منها لا ينتمون إلى القطاع الفلاحي بل هم أصحاب النفوذ، كما أعطيت الحرية التامة للمستثمرات لتسويق منتجاتها، ففشلت أغلب السياسات الفلاحية في تحقيق أهدافها نظرا لعدم تكيفها مع خصوصيات النشاط الفلاحي وعدم صرامة القوانين التنظيمية والتسييرية الفلاحية(بويهي، 2004/2003، الصفحات 75-76).

2-2-4. إصلاحات برامج التعديل الهيكلي (1990-1999):

جاءت هذه الإصلاحات في ضوء الوضع الاقتصادي الذي أصبحت فيه الجزائر تعاني من أزمة اقتصادية، مما حتم عليها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، حيث دعا إلى ضرورة تطوير الفلاحة وترقيتها من خلال رفع مستويات وسائل التأطير والمؤطرين، بالإضافة إلى إزالة القيود الكمية على استيراد السلع، وتفكيك الإجراءات الإدارية لمنح العملات الصعبة، وتحرير الأسعار، وتخفيض الإعانات، وتخفيض قيمة الدينار، وإعادة هيكلة العقار الفلاحي. وهذا بسن العديد من القوانين، منها قانون التوجيه العقاري 1990 الذي يرمي إلى حماية الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي، وكذا ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية، ومراجعة الإصلاحات السابقة، وتسوية النزاعات العقارية الناجمة عنها. وأيضًا إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في 1996، وهذا من أجل تسوية إشكالية العقار الفلاحي. لقد تميزت هذه المرحلة بمحاولات لتكييف القطاع الفلاحي مع سياسة الانفتاح الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق،

حيث عرفت دخولاً قوياً للقطاع الخاص الوطني والأجنبي لملاء الفراغ الذي تركته مؤسسات الدولة. كما شهدت تنوعاً كبيراً في الأنظمة الفلاحية، كالتوسع في زراعة البطاطا لتشمل الأراضي الصحراوية، وانتشار زراعة القمح بدعم من الدولة.

2-2-5. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2008): بعد فشل السياسات الفلاحية السابقة، شرعت الحكومة في تنفيذ مخطط وطني سنة 2000 هو المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDAR)، ثم توسع بعد ذلك سنة 2001 ليشمل الريف، ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR). جاء ذلك لأن المناطق الريفية تعاني من الحرمان والفقر، نظراً لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سدّ حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خصخصة الدولة للقطاع الفلاحي.

بدأت الجزائر تنفيذ المخطط في السداسي الثاني من سنة 2000 تحت عنوان الأمن الغذائي الدائم، ويعتمد المشروع على إعادة الديناميكية للفضاءات الريفية وتثبيت الأهالي (الذين هُجروا خلال العشرية السوداء) في مناطقهم للتخفيف من النزوح نحو المدن، وتحسين ظروف معيشتهم وتنويع نشاطاتهم مع حماية الموارد الطبيعية، وإقحام الفلاح في عملية التنمية.

وقد استفاد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من غلاف مالي قدره 40 مليار دينار، كما قُدّر الغلاف المالي المخصص لدعم القطاع الفلاحي في إطار تنفيذ المخطط في شطره الأول في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) حوالي 55.9 مليار دينار. وفي إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط، تمت تخصيص غلاف مالي قدره 300 مليار دينار في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، مما رفع تكلفة تنفيذ المخطط إلى 395.9 مليار دينار خلال الفترة (2000-2008). (عمراني، 2014/2015، الصفحات 298-299).

2-2-6. برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2006-2013): تتركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث محاور أساسية، هي: (هاشمي، 2014، الصفحات 6-7)

١- سياسة التجديد الريفي: تتركز هذه السياسة على تحديث القرى والمداشر منخل التحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية كتوصيلها بالكهرباء، وتنويع الأنشطة الاقتصادية بها من خلال خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتركز أيضا على حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية.

٢- سياسة التجديد الفلاحي: وتقوم على أساس إطلاق برامج تهدف إلى التثقيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب ووضع نظام الضبط (SYR PALAC) الذي يهدف إلى تأمين وتثبيت عرض هذه المنتجات الغذائية من جهة، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، بالإضافة إلى إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضعت أأمينات فعالة

من أجل الحد من انخفاض المردودية نتيجة الكوارث الفلاحية، وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.

ل تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين (PRCHAT) من خلال الاستثمار البشري في المجال الفلاحي، وهذا من خلال التكفل بالقدرات البشرية للقطاع وترقيتها عن طريق برامج التكوين والبحث والإرشاد الفلاحي، وتعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المنظمات والوكالات المكلفة بدعم الفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي، ودعم مصالح المراقبة والحماية البيطرية والصحية النباتية، ومصالح إصدار الشهادات الصحة النباتية من البذور الشتلات.

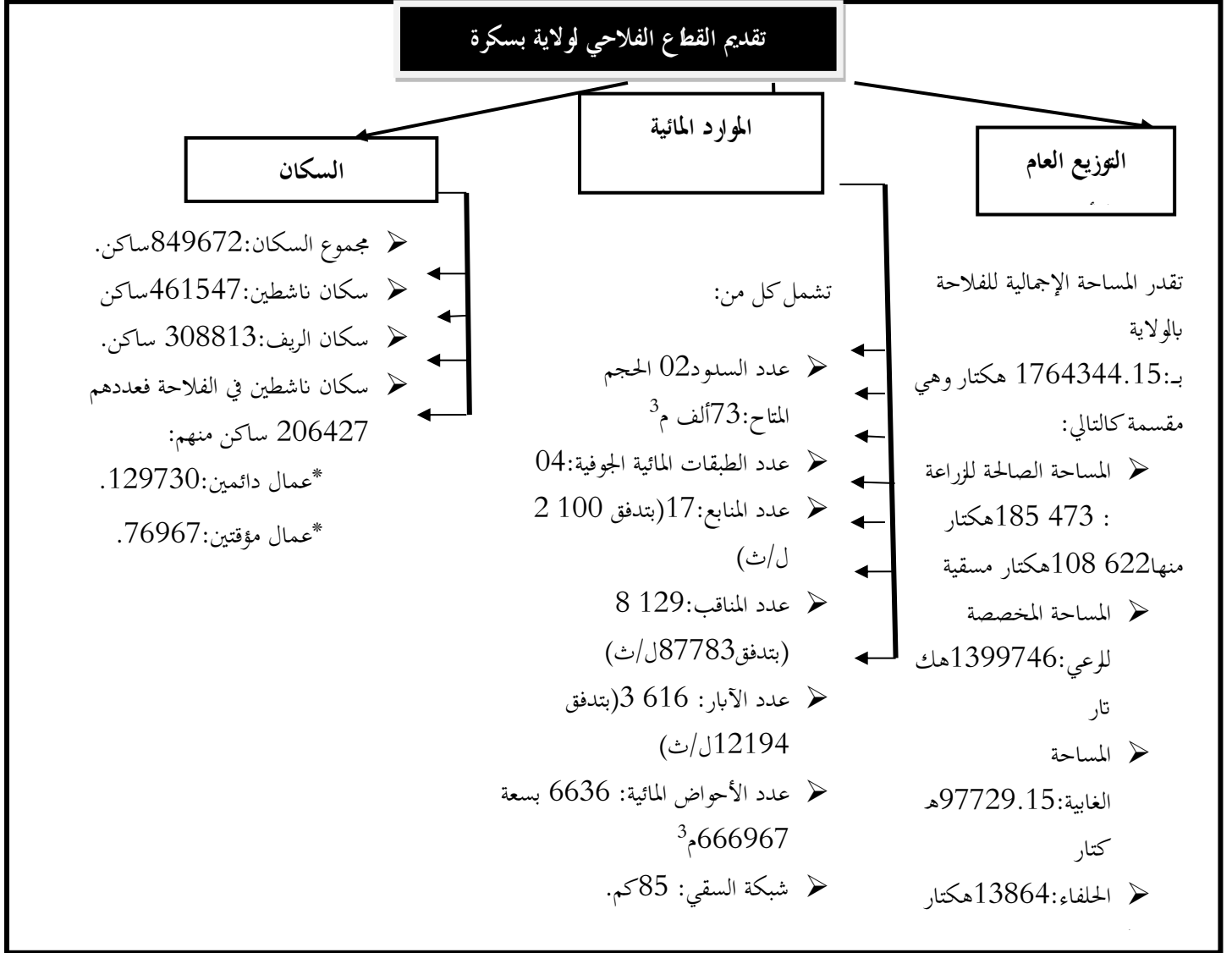
3- تطور الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة بعد إصلاحات التجديد الفلاحي

2019-2010

تعتبر ولاية بسكرة ذات طاقة إنتاجية عالية من حيث الإنتاج الفلاحي فهي تحتل مرتبة متقدمة، حيث تساهم بنسبة معتبرة من مجموع قيمة الإنتاج الوطني، ويرجع ذلك إلى امتلاكها لمؤهلات كبيرة في القطاع الفلاحي من جهة، وإلى التشجيع الذي يحضى به القطاع من طرف الدولة ومسؤولي الولاية من جهة أخرى، ويتجسد ذلك من خلال القيام بمختلف المشاريع التي أسهمت بشكل فعال للنهوض بالقطاع وعصرنته.

3-1. وضعية القطاع الفلاحي لولاية بسكرة: تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد، تحت سفوح كتلة جبال الأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، وتتربع على مساحة تقدر بـ: 21.509.80 كلم² وتضم 33 بلدية و 12 دائرة، تعتبر الولاية ذات طابع فلاحي ورعوي بامتياز، ونظرا لموقعها الجغرافي وتنوعها الايكولوجي تستحوذ على إمكانيات من الموارد المائية والأراضي الفلاحية (السبي، 2005/2004، صفحة 116)، والتي سمحت بإنجاز إنتاج نباتي وحيواني معتبر يساهم بشكل فعال في الأمن الغذائي، ومكنت الولاية من احتلال المراتب الأولى على المستوى الوطني وهذا مخطط توضيحي لقطاع الفلاحة بولاية بسكرة يشمل الجانب السكاني للولاية:

شكل رقم(01): مخطط توضيحي لقطاع الفلاحة بولاية بسكرة



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بسكرة، وضعية الفلاحة ببسكرة، 2016، ص02.

3-2. البرامج والمشاريع التنموية الفلاحية الجديدة بولاية بسكرة (وضعية الفلاحة لولاية

بسكرة ، 2016 ، صفحة 18، 35)

3-2-1. برامج الدعم المالي للفلاحين بالولاية: في إطار السياسة الفلاحية للدولة وطبقا

للمخطط الوطني للتنمية الممول من طرف مختلف صناديق الدعم قامت الدولة بتقديم الدعم الفلاحي للمستثمرين من خلال هذه الصناديق وهي:

أ- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي **FNDIA** : فمن خلال هذا الصندوق قامت الدولة بتدعيم الفلاحين، حيث بلغ مبلغ الاستثمار للصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي بالولاية بأكثر من مليار و32 مليون دج خلال الفترة 2009-2015، أين وصل مبلغ الدعم المالي لهذا الصندوق إلى 437407535.09 دج، فوصل عدد الملفات المقبولة للاستثمار الفلاحي 3679 ملف منها 294 ملف حول زراعة الزيتون وفق القرار 160 في 2010/04/07، أين وصل مبلغ الدعم المقترح 31020000 دج، أما الحمضيات فوصل عدد الملفات المودعة والمقبولة للحصول على الدعم إلى 8 ملفات (قرار 589 في 2010/07/10)، أما شعبة النخيل والتي أخذت حصة الأسد من دعم هذا الصندوق فقد تم قبول العديد من الملفات للحصول على الدعم المالي من مختلف أنشطته منها تغليف عراجين التمر (دقلة نور) المبلغ المقترح 36013283.50 دج، إذ وصل المبلغ الاجمالي للدعم لشعبة النخيل 60760216.74 دج، أما تجهيزات الري الفلاحي فوصل الى 168 ملف بمبلغ دعم مقترح يقدر بـ: 102937100.03 دج، المناقب 76 ملف بمبلغ مقترح قدر بـ: 68580000 دج

وفي إطار البرنامج المركزي لهذا الصندوق فيما يخص مشروع فتح مسالك فلاحية على مسافة 100 كلم عبر الولاية مقسمة الى 15 حصة بمقكرة صدرت في 2013 بغلاف مالي يقدر بـ: 150 مليون دج حيث استهلك منها 457 000.00 دج إلا أنه مع بداية 2015 جمد انجاز هذا المشروع طبقا لتعليمات السيد الوزير الأول عبد مالك سلال، حيث هدف هذا المشروع إلى فك العزلة عن الفلاحين وتغطية بعض ما تبقى من البرامج السابقة وتسهيل تنقل الفلاحين من وإلى مستثمراتهم، أيضا انجاز مشروع إيصال الطاقة الكهربائية إلى محيطات الاستصلاح عبر ولاية بسكرة بمقكرة صدرت بتاريخ 2013/04/18 بغلاف مالي قدره 250 مليون دج، والمستهلك منها 123 750 000.00 دج وشملت 27 محيط عبر 15 بلدية وهذا المشروع انجز من طرف مؤسسة سونلغاز، حيث هدف هذا المشروع إلى حشد كميات أكبر للمياه وتوسيع المساحات المسقية وتحسين ظروف معيشة الفلاحين.

ب- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية **FNRDA**: فمن خلال هذا الصندوق قامت الدولة أيضا بتقديم الدعم للفلاحين، حيث بلغ مبلغ الاستثمار لهذا الصندوق بالولاية 97053853.97 دج في 2014/05/22، إذ وصل مبلغ الدعم المقترح لهذا الصندوق 33784254 دج، بعدما تم قبول 85 ملف.

ت- صندوق التنمية الريفية لإصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (**FADRMVTC**): حيث تم تمويل مشروع انجاز مسالك فلاحية سنة 2007 بغلاف مالي قدره 90 مليون دج من طرف هذا الصندوق.

ث- الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب(FSDRS): وكدعم لعملية تهيئة المسالك الصحراوية وتنمية تربية الحيوانات تم تدعيمها بغلاف مالي قدره 10 ملايين دج طبقا لتعليمات السيد الوزير الاول وهذا بتاريخ 2013/10/01 وانجاز منقب البياني الموجه للسقي على مستوى بلدية أولاد جلال حيث ان المشروع منح لشركة ايطالية SARL INC IL NUOVO CASTORO وتمويل مشروع انجاز 700 م/ط ساقية بالخرسانة المسلحة لسقي واحات النخيل بأولاد جلال .

3-2-2. برامج تسوية وضعية العقار الفلاحي بالولاية: وهذا من خلال تسوية الأراضي الفلاحية بالولاية بدون سند وفقا للمنشور الوزاري المشترك رقم 402 المؤرخ في 2011/06/08 حيث وصل عدد الملفات المصادق عليها من طرف اللجنة الولائية لتوجيه تنفيذ التنمية الفلاحية والريفية 2253 ملف، عدد الملفات المحولة إلى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية 2158 ملف بمساحة 1665 هـ، وقد بلغت عدد ملفات المحيطات المنشأة في اطار المنشور الوزاري رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23 والمصادق عليها بلغ 100 ملف لمحيط، ووفقا للمنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23 المتضمن إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة وتربية الحيوانات جاء لتأطير سبل استغلال وحماية وتأمين العقار الفلاحي لاسيما أملاك الخاصة للدولة وذلك بإنشاء محيطات جديدة للفلاحة على مختلف بلديات ودوائر الولاية .

3-2-3. المشاريع التنموية الفلاحية بالولاية: لقد قامت السلطات المحلية بالعديد من المشاريع ضمن هذا المخطط من بينها:

- ✓ انجاز مشروع الكهرباء الفلاحية على مسافة 100 كلم عبر ولاية بسكرة (الشرط الاول) ببلدية لوطاية بقوام فيزيائي 30 كلم منذ سنة 2007، أما الشرط الثاني الذي مس محيطي فيض السلة ببلدية عين ناقة وولاد جلال بقوام فيزيائي 29.15 كلم وهذا بدعم من صندوق (FSDRS).
- ✓ انجاز مشروع مسالك فلاحية على مسافة 150 كلم منذ تاريخ 2008/04/15 وهذا بدعم من صندوق FADRMVTC
- ✓ إيصال الطاقة الكهربائية الى محيطات الاستصلاح عبر ولاية بسكرة بمقبرة رقم 139 مؤرخة في 2012/02/09 بقوام فيزيائي ب: 400 كلم والتي شملت 70 محيط عبر 28 بلدية.
- ✓ تهيئة وحماية المسالك الصحراوية وتنمية المواشي منذ 2013 من خلال انجاز أبار رعوية وتجهيزها بالطاقة الشمسية.

3-3. تطور الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة 2010-2019

شهدت ولاية بسكرة تطورا ملحوظا في كميات الإنتاج الفلاحي خلال السنوات الأخيرة، بفعل البرامج التنموية الجديدة وفق مخططات النمو الاقتصادي، حيث أدت إلى زيادة الإنتاج النباتي والحيواني، ويمكن التطرق إليها كما يلي: (وضعية الفلاحة لولاية بسكرة ، 2016، صفحة 6،3)

3-3-1. حصة الإنتاج الزراعي: يمكن تقسيمها إلى خمسة أصناف هي:

أولاً: زراعة النخيل: سنستعين بالجدول رقم (01) المبين في الملحق لتوضيح تطور حصة الإنتاج الزراعي للنخيل بولاية بسكرة: حيث انه من خلاله تم تتبع تطور عدد النخيل الإجمالي والمساحة المخصصة له، وكذا النخيل الذي دخل مرحلة الإنتاج والكميات التي ينتجها خلال الفترة (2010-2019)، فتبين لنا أن عدد النخيل الإجمالي قد عرف زيادة وصل عددها أربع ملايين و098 315 نخلة في الموسم 2014-2015، إذ أدت العمليات التي قامت بها الدولة إلى زيادة عدد النخيل المغروسة ب: 143 651 من سنة 2010 إلى 2015 نخلة أما بالنسبة للنخيل التي دخلت الإنتاج فبلغ عددها 942 556، وما يلاحظ أن عدد نخيل دقلة نور كان له حصة الأسد من مجموع عدد النخيل الإجمالي والتي تم غرسها ببلدية طولقة، فزادت كميات إنتاج التمر بالولاية ليصل إلى أكثر من 4 ملايين قنطار سنة 2015، وهذا راجع إلى الإجراءات الصحية والنشاطات الوقائية النباتية التي قامت بها السلطات الولائية، والتي قامت بمعالجة أكثر من 1.014.226 نخلة ضد آفة البوفرة وسوسة التمر من خلال استعمال مبيدات الحشرات وكذا الكبريت الفلاحي، مما أدى إلى ارتفاع كمية التمور بقيمة 56% مما سمحت لها تصدر المرتبة الأولى على مستوى الوطن من حيث الجودة والإنتاج، ونتج عن ذلك تصدير أكثر من 2313 طن من التمور، موجهة للتصدير إلى كل من فرنسا، ألمانيا، و.م.أ. ، دبي، موريتانيا، إيطاليا، إسبانيا، انكلترا، كندا، استراليا، إندونيسيا، وكوت ديفوار في الفترة الممتدة من شهر أكتوبر 2014 إلى غاية سبتمبر 2015 بقيمة تجارية قدرت ب: 2.539.922 أورو و158.377 دولار؛

كما نلاحظ أن المساحة المخصصة والمنتجة للتمور بكل أنواعه قد زادت من 43 مليون و151 ألف هكتار خلال الموسم (2015-2016) إلى قرابة 44 مليون هكتار خلال الموسم (2018-2019) أي بزيادة قدرها 737 ألف هـ، مما نتج عنه زيادة في كمية الإنتاج من أربع ملايين قنطار سنة 2015 إلى قرابة 04 ملايين و800 ألف قنطار سنة 2019.

ثانياً: الأشجار المثمرة: أولت الدولة أهمية كبيرة لهذه الشجرة وذلك بدعمها وخاصة شجرة الزيتون والتي تعتبر زراعة استراتيجية، حيث حثت الدولة على زراعتها فبلغت نسبة النمو خلال الخماسية الأخيرة 230%. وهذا ما سنوضحه في الجدول رقم (02):

نلاحظ من خلال الجدول أن المساحة المخصصة لزراعة الأشجار ذات البذور والأشجار ذات النواة وكذا الأشجار ذات القشرة قد تضاعفت خلال الخمس سنوات الأولى من فترة الدراسة، لتصل على التوالي إلى 1836 هكتار و2031 هـ وكذا 1409 هـ سنة 2015، كما يلاحظ أن شجرة أشجار الزيتون قد زادت المساحة المخصصة لزراعتها كثيراً من ثلاثة آلاف (03) هكتار في الموسم 2010-2011 إلى أكثر من 04 ألف ونصف هكتار في الموسم 2018-2019، فالدولة أولت أهمية كبيرة لهذه الزراعة الاستراتيجية، فتضاعف إنتاج الزيتون من 41 ألف قنطار إلى 176 ألف قنطار،

لكن نلاحظ من خلال الجدول إن المساحة المخصصة لزراعة الحمضيات قد تراجعت ب 14 هكتار، وهذا راجع إلى السياسة التي اتخذتها الدولة في تشجيع إنتاج المنتجات الفلاحية الغذائية ذات الاستهلاك الواسع كالحضروات لتحقيق الأمن الغذائي وتخصيص اغلب المساحات لها على حساب أشجار الحمضيات، وهذا ما يفسر تراجع إنتاج العنب في الموسم الأخير مقارنة بالموسم السابقة حيث سجل 13 ألف قنطار خلال 2018-2019، بعد أن كان إنتاجه يقدر 20 ألف قنطار في الموسم السابق.

ثالثا: الحبوب: سنستعين بالجدول رقم (03) لنتتبع تطور زراعة الحبوب بمختلف أنواعه القمح الصلب واللين والشعير والشفوفان بولاية بسكرة، حيث نلاحظ أن المساحة الإجمالية المخصصة لزراعة الحبوب بمختلف أنواعه قد عرفت تناقص ب: 1420 هكتار خلال السنوات الخمس الأولى من الدراسة، وهذا راجع لتناقص المساحة المخصصة لشعبة الشعير والقمح الصلب، في المقابل نلاحظ انه وبالرغم من نقص المساحة المخصصة لزراعة الحبوب إلا أن كمية الإنتاج عرفت زيادة من 666 ألف قنطار سنة 2010 إلى 750 ألف سنة 2015، ليس هذا فحسب بل تضاعف إلى مليون و96 ألف قنطار خلال الموسم (2018-2019) نظرا للأهمية البالغة التي أولتها الدولة لهذه الشعبة الحيوية، إذ قامت السلطات الحكومية بخطوات جبارة من حيث التشجيع والدعم وتحسيس الفلاحين باستراتيجية هذا الإنتاج والهدف من ذلك الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وحتى إمكانية التصدير، وبذلك تضمن الدولة استقلالية قرارها وعلى هذا الأساس سخرت الدولة جميع الوسائل من قروض مختلفة ك"رفيق التحدي"، وإدخال الوسائل العصرية للإنتاج كالسقي بالرش المحوري الذي غطى مساحة 720 هكتار، وهذا ما أدى بالإنتاج إلى الارتفاع خصوصا بعد 2015، أين ارتفعت المساحة المخصصة لزراعة هذه الشعبة بالولاية.

رابعا: الخضروات: تعتبر ولاية بسكرة من الولايات الرائدة في إنتاج الخضروات حيث تضاعفت كمية الانتاج لهذه الشعبة خلال السنوات الأخيرة كما هو مبين في الجدول رقم (04) الموضح في الملحق حيث تبين أن المساحة المخصصة لزراعة الخضروات قد زادت بأكثر من 8 آلاف هكتار لتصل 23 ألف (هـ) سنة 2019، مما أدى إلى زيادة المحاصيل الزراعية للخضروات بصنفه الحلقية والمحمية ليتضاعف الإنتاج الكلي للخضروات من 3 ملايين قنطار و866 ألف سنة 2010 إلى أكثر من 10 قناطر سنة 2019، لذا أصبحت ولاية بسكرة من الولايات الرائدة في إنتاج الخضروات حيث تساهم بأكثر من 6% من الإنتاج الوطني وخاصة في زراعة المحاصيل المحمية، حيث تصدرت المرتبة الأولى سنة 2015، بمساحة محمية تقدر ب: 5 587 هكتار وإنتاج قدر ب: 5 584 030 قنطار بما يعادل 69% من المجموع الإنتاجي للولاية، وهذا راجع للحماية الصحية للمحاصيل المحمية ضد الآفات الاقتصادية لاسيما حفارة الطماطم tuta absoluta. والتي تبنت وزارة الفلاحة طريقة المكافحة المتكاملة المستدامة عن طريق توفير كبسولات فرمونية مجانية للفلاحين، منذ سنة 2008

ولاسيما بمنطقة عين الناقة على مستوى الولاية والتي ظهرت فيها هذه الآفة، فكانت الجزائر من بين الدول السبابة في هذا المجال على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط بعد اسبانيا، وأيضا راجع إلى استخدام البيوت البلاستيكية الحديثة، مما ساهم في رفع إنتاج الخضروات المحمية سواء ذات بيوت نفقية أو بيوت متعددة القبة، بحيث بلغت إنتاجيته أكثر من 7 مليون ونصف مليون قنطار خلال الموسم (2018-2019).

خامسا: الأعلاف: يمكن تتبع الإنتاج الزراعي للأعلاف من خلال الجدول رقم (05) الموضح في الملحق حيث نلاحظ من خلاله أنه صاحب الارتفاع المعتبر للثروة الحيوانية حتمية زيادة كمية إنتاج الأعلاف، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الإنتاج بحوالي 50.40% خلال السنوات الخمس الأولى، كما زادت كمية الإنتاج من 386 قنطار في الموسم 2010-2011 إلى أكثر من 570 ألف قنطار في الموسم 2018-2019 وهذا راجع لزيادة المساحة المخصصة لها، والتي قدرت نسبة الزيادة بـ: 3.5%.

3-3-2. حصيلة الإنتاج الحيواني:

شهدت الولاية تطورا ملحوظا في هذه الشعبة، حيث سخرت لها الدولة إمكانيات جد هامة، ورعاية صحية تتمثل في تغطية جميع دوائر الولاية بأطباء بيطريين يسهرون على الصحة الحيوانية ومواسيم للتلقيح، تفاديا للإمراض التي قد تصيب المواشي، وهذا ما جعل الثروة الحيوانية تشهد نمو معتبر خلال السنوات الأخيرة وهذا ما يوضحه الجدولين رقم (06) ورقم (07) في الملحق:

أولا: الثروة الحيوانية: يمكن تتبع تطور الثروة الحيوانية على مستوى الولاية من خلال الجدول رقم (06)، بحيث نلاحظ زيادة معتبرة في عدد رؤوس الأنعام خلال سنوات الدراسة، نظرا لكون الولاية ذات طابع رعوي بامتياز من جهة وتسخير الدولة للإمكانيات لهذه الثروة ودعمها من جهة أخرى، حيث تضاعف عدد الماعز من الموسم الأول إلى الموسم (2018-2019) من 225 ألف رأس إلى 526 ألف رأس، وزادت رؤوس الأبقار بنسبة 26.6%، كما شهدت الثروة الحيوانية لفصيلة الإبل زيادة معتبرة إذ زادت بـ: 2927 رأس، فالسلطات المحلية وضمن المخطط التنموي الفلاحي قامت بتغطية جميع دوائر الولاية بأطباء بيطريين سهروا على الصحة الحيوانية ومواسيم للتلقيح، لمكافحة الأمراض الحيوانية كالحمل القلاعية والحمل المالطية، لذا نلاحظ من خلال الجدول أن أعداد الأغنام تزايدت لتتجاوز مليون رأس سنة 2019، حيث أنه لتطوير سلالات الأغنام تم إنشاء مركز بـ: أولاد جلال للمحافظة على السلالات خاصة سلالة الأغنام لأولاد جلال التي تعتبر ذات جودة عالمية كما تدخلت الدولة بدعم الأعلاف وهذا ما جعل الثروة الحيوانية تشهد نمو معتبر خلال السنوات الأخيرة، كما نلاحظ أيضا أن الولاية شهدت زيادة معتبرة في الثروة الحيوانية لصنف للخيل والأحصنة حيث ارتفع عددها من 144 سنة 2015 إلى أكثر من ألف رأس في الموسم (2018-2019)، وأيضا في صنف خليات النحل حيث ارتفع عددها من 4 آلاف خلية خلال الموسم (2010-

2011) إلى أكثر من 10 آلاف خلية في الموسم (2018-2019)، في حين نلاحظ أن عدد الدواجن قد عرف تذبذب في حصيلته خلال سنوات الدراسة، حيث ارتفعت أعدادها بنسب ضئيلة. **ثانيا: الإنتاج الحيواني:** تبعا للجدول السابق سنتبع تطور إنتاج تلك الثروة من خلال الجدول رقم (07) حيث يلاحظ من خلاله ان هناك زيادة في الإنتاج الحيواني، حيث زادت كمية إنتاج العسل من 475 قنطار سنة 2010 الى 910 قنطار سنة 2018، كما زاد إنتاج اللحوم البيضاء من 12 ألف قنطار خلال الموسم (2010-2011) إلى أكثر من 40 ألف قنطار في الموسم (2018-2019)، إلا أن عدد البيض شهد تراجع كبير حيث تراجع إنتاجه ليصل إلى أقل من خمسة (05) ملايين بيضة في 2018 بعدما كان 55 مليون بيضة سنة 2010، وهذا راجع لتخصيص عدد اكبر من الثروة الحيوانية للدواجن إلى الصنف ذات دواجن اللحم، على حساب دواجن البيض، كما نلاحظ أيضا تراجع في إنتاج اللحوم الحمراء.

4- استراتيجية توجيه وترقية الاستثمار في القطاع الفلاحي بولاية بسكرة

إن الهدف الاستراتيجي للسياسة المعتمدة من طرف الدولة ممثلة بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في إطار المخطط الخماسي 2015-2019، هو إرساء لأسس الأمن الغذائي المستدام للبلاد، والتعجيل بدناميكية التنمية المستدامة.

4-1. بنية الاستثمار الفلاحي بولاية بسكرة

4-1-1. أهداف الاستثمار الفلاحي: كان مخطط العمل المطبق من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في آفاق 2019، يهدف إلى تعويض المنتجات الفلاحية والغذائية المستوردة من الخارج بالإنتاج الوطني، وترقية تصدير هذه المنتجات وذلك بتشجيع الاستثمار الخاص في القطاع، من خلال تحنيد الفلاحين والمربين والصيادين والمتعاملين الاقتصاديين ومتعاملي الزراعات الغذائية، ففي ولاية بسكرة وكتعزيز للمكتسبات المحققة سابقا، وبدعم وتوجيهات رئيس الجمهورية المدعمة بالقرارات المعلن عنها في خطابه الشهير بتاريخ 28 فيفري 2009 ببسكرة، تم تشجيع الاستثمار الفلاحي الخاص بالولاية، والعمل على تدعيم مخطط العمل الممول من طرف مختلف صناديق الدعم الفلاحي بالولاية والذي يرمي إلى: (وضعية الفلاحة لولاية بسكرة ، 2016، صفحة 6، 8)

❖ تحقيق الأمن الغذائي.

❖ خلق مناصب الشغل وتنويع الاقتصاد.

❖ التنمية المحلية والتوازن الإقليمي.

❖ تنمية تربية الأحياء المائية.

4-1-2. المعايير التي يعتمد عليها الاستثمار الفلاحي بولاية بسكرة: سوف يعتمد مخطط العمل

بولاية بسكرة على:

✓ تصدير التمور والخضروات المبكرة.

- ✓ الاستغلال العقلائي للموارد الطبيعية (العقار الفلاحي، المراعي السهية، المياه)
- ✓ التنمية المتكاملة للشعب الاستراتيجية (الحبوب، الأعلاف، الحليب، تربية المواشي ...) بإنشاء مشاريع مندمجة.

2-4. أفاق تطوير القطاع الفلاحي بولاية بسكرة: تسعى الولاية في إطار السياسة الفلاحية للدولة وطبقا للمخطط الوطني للتنمية الممول من طرف مختلف صناديق الدعم الفلاحي إلى: (وضعية الفلاحة لولاية بسكرة ، 2016 ، صفحة 36)

- ✓ تشجيع مشاريع الاستثمار المندمجة (الإنتاج، التكيف والتحويل).
- ✓ تشجيع ومرافقة المستثمرين الذين يملكون القدرات لخلق الثروة ومناصب الشغل.
- تطوير الشعب الاستراتيجية (الحبوب، الأعلاف والحليب).
- تعميم نظم السقي المقتصدة للمياه.
- إدخال التقنيات الحديثة في نظم الإنتاج الفلاحي.
- زيادة في قدرات صادرات التمور ومشتقاتها وتشجيع تصدير الخضروات.
- تطوير الزراعة الجبلية

5- خاتمة: ختاماً يمكن القول أن للقطاع الفلاحي دور كبير ومهم في التنمية الاقتصادية، لذا اهتمت كل دول العالم بهذا القطاع، والجزائر كسائر هذه الدول سعت جاهدة للنهوض بهذا القطاع من خلال دعم مشاريعه وعصرنته من أجل زيادة إنتاجه كماً ونوعاً وتحقيق الأمن الغذائي، من خلال قيامها بالعديد من الإصلاحات لتنظيم سيرورته وتخطي العقبات التي تواجهه، وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة، وتحسين واقع الفلاحة لتحقيق التنمية؛ فستخلصنا من القراءة المتأنية لواقع الفلاحة بولاية بسكرة بعد تطبيق تلك السياسات خصوصاً إصلاحات التجديد الفلاحي والمكتسبات المحققة من الإصلاحات السابقة النقاط التالية:

- أنّ رصيد ولاية بسكرة من الأراضي القابلة للفلاحة هام جداً أكثر 1.7 مليون هكتار، منها 67 532 هكتار غير مستغلة، وهذا ما يتطلب زيادة هذه المساحة واستغلالها استغلالاً أمثل.
- تعد بسكرة ولاية قابضة على أكبر مخازن المياه تحت الأرض (المياه الجوفية) على مستوى شمال إفريقيا، لكن استغلالها يعد ضئيلاً مقارنة بمصادر المياه الأخرى وهذا نظراً لارتفاع تكاليف استخراجها.
- تساهم ولاية بسكرة في الإنتاج الفلاحي بـ: 8% من مجموع قيمة الإنتاج الوطني، حيث تعتبر ذات طاقة إنتاجية عالية من حيث الإنتاج الفلاحي فهي تحتل مرتبة متقدمة؛
- تحسن المستوى الزراعي بالولاية وخاصة حصيلة زراعة النخيل وشعبة الخضروات.
- إنّ الحجم الهائل من الأموال التي تم ضخها في مختلف نشاطات القطاع الفلاحي لم تقدّم عوائد بنفس مقدار الاعتمادات المخصصة لها، وهذا راجع إلى طريقة توزيعها.

- بالرغم من الزيادة في الإنتاج الفلاحي بالولاية بعد الإصلاحات، إلا إن السياسات الفلاحية الجديدة فشلت في تحقيق أهدافها، والمتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، وتطوير نوعية الإنتاج مقارنة بالدعم المالي المقدم لها وهذا مرده إلى:
 - ❖ مشكل العقار الفلاحي، حيث يعتبر المنسب الأساسي فيعد متطور القطاع الفلاحي، نظرا للمنازعات القائمة على الأراضي الفلاحية بسبب الملكية، فمعظم العائلات تشترك في عقد ملكية واحد منذ عقود، كما أنّ الكثير منا لأراضي الفلاحية دون عقود، فضلا عن ذلك، فهم توارثوها أبا عن جد عن طريق الشيوخ دون وثائق ثبوتية، أو مستأجرين لها، مما يجعل طبيعة الاستفادة من مختلف أشكال الدعم الفلاحي المقدم من طرف الدولة محل خلاف أيضا؛
 - ❖ ارتفاع تكاليف العتاد الفلاحي المستورد من الخارج، ونقص الخبراء والتقنيين في مجال الزراعة الفلاحية، وعدم استغلال الأساليب الحديثة في طرق الزراعة وجني المحاصيل الزراعية.
 - ❖ التسرب الكبير للعمالة الفلاحية، وبالتالي أصبح القطاع الفلاحي يشهد عزوف كبير من طرفا لشباب، في ظلّ كبير سن الفلاحين الملاك أو المستأجرين وعدم مقدرتهم على ممارسة النشاط الفلاحي، مما أثر بشكل كبير على إنتاجية القطاع الفلاحي؛
 - ❖ غياب الرقابة في القطاع الفلاحي لوضع حدّ للبنسة، وغياب إستراتيجية واضحة لمحاربة كثرة الوساطة والمضاربة، فقد استفحلت ظاهرة التلاعب والاحتيال من طرف الكثير من المتطفلين على القطاع الفلاحي.

المراجع:

1. الطيب هاشمي.. القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الانجازات والعقبات. الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية ، جامعة الشلف، الجزائر (23-24 11, 2014)
2. بوزيد سايح.. تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية. جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية: تخصص اقتصاد التنمية(2006/2007)
3. سفيان عمراي. ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة ولاية قلمة-. جامعة قلمة: أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية : تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة , (2014/2015).
4. عبد الرزاق بوعزيز.. محاولة تقييم اثر الاصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري-دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004-. جامعة الجزائر: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية: تخصص تحليل اقتصادي, (2004/2005)

تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية على تطوير الإنتاج الفلاحي بالجزائر:
(دراسة تحليلية-ولاية بسكرة أنموذجا من 2010-2019-)

الموسم	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
الأنواع	المساحة(هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة	الإنتاج	المساحة
ذات البذور	1793	65461	1803	61103	1813
ذات النواة	1945	57865	1980	67507	1995
ذات القشرة	1370	47641	1379	50090	1381
عنب	184	15317	196	17500	204
حمضيات	90	3006	94	3000	94
اليتون	3119	41571	3573	50374	3540
الموسم	2016-2015	2017-2016	2018-2017	2019-2018	
الأنواع	المساحة(هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة	الإنتاج	المساحة
عنب	235	18225	243	19360	258
حمضيات	81	3107	83	2970	83
اليتون	4289	139875	4501	152510	4530
أشجار مثمرة	3789	198145	3870	207950	5377
زراعات صناعية وتوابل	1485	25300	1485	26100	1486

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بسكرة، وضعية الفلاحة لولاية بسكرة، إحصائيات(2010-2016) ص06.
واحصائيات سنوات(2017-2019)

جدول رقم (03): يمثل الإنتاج الزراعي للحبوب بولاية بسكرة (2010-2019)

الموسم	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
الأنواع	المساحة(هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة	الإنتاج	المساحة
قمح صلب	12057	350862	15066	430925	12420
قمح لين	4815	137658	3488	86215	4290
شعير	9312	177694	7509	175945	5978
عراطل	35	700	35	700	35
المجموع	26219	666914	26098	693785	22723
الموسم	2016-2015	2017-2016	2018-2017	2019-2018	
الأنواع	المساحة	الإنتاج (ق)	المساحة	الإنتاج (ق)	المساحة
قمح صلب	12341	435060	12670	500820	12777
قمح لين	4782	173720	5390	200700	5450
شعير	8393	232420	8798	254216	8997
عراطل	96	1200	72	1800	110
المجموع	25612	842400	26930	957536	27334

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بسكرة، وضعية الفلاحة لولاية بسكرة، إحصائيات(2010-2016) ص06.
واحصائيات سنوات(2017-2019)

جدول رقم (04): يمثل الإنتاج الزراعي للخضروات بولاية بسكرة من 2010-2019

الموسم	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016-2015	2017-2016	2018-2017	2019-2018
الأنواع	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة
الخضراوات	12135.40	1591300	12288.76	1586710	13267.39	1696311	14250.00	2513730	14497
الخضراوات	2744.60	2274772	3076.24	2709415	4094.61	4049848	5164.85	5087070	5587
الخضراوات	14880.00	3866072	15365.0	4296125	17362.00	5746159	19414.85	7600800	20084

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بسكرة، وضعية الفلاحة لولاية بسكرة، إحصائيات(2010-2016) ص06.
واحصائيات سنوات(2017-2019)

جدول رقم (05): يمثل الإنتاج الزراعي للأعلاف بولاية بسكرة من 2010-2015

الموسم	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
الأنواع	المساحة(هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة	الإنتاج	المساحة
الأعلاف	7321	386736	9209	646254	7678
الموسم	2016-2015	2017-2016	2018-2017	2019-2018	
الأنواع	المساحة(هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة	الإنتاج	المساحة
الأعلاف	9245	528900	9650	536330	9580

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بسكرة، وضعية الفلاحة لولاية بسكرة، إحصائيات(2010-2016) ص06.
واحصائيات سنوات(2017-2019)

يزيد تفرات

كففة قسمفرف

وسفلة السفف

فءول رقم (06): فففل فطور الفروة الففوانفة بولافة بسكرة من 2010-2019

الوأة: عءء الرؤوس/ألفة

2019-2018	2018-2017	2017-2016	2016-2015	2015-2014	2014-2013	2013-2012	2012-2011	2011-2010	الفوسم
1152600	1064300	1056000	985420	924500	1005000	946600	352300	861900	الأعام
5085	5055	5050	5030	4990	4500	3996	3894	3659	الافار
526300	498500	494000	368252	287600	290500	195300	222100	225800	الفاار
5187	5185	5160	5060	5000	5000	3025	3005	2260	الافل
1910	1030	1020	520	210	210	200	180	144	الافول
/	1786672	/	/	546960	506000	344905	289270	978500	الفااف
10050	9625	7735	7200	6015	5420	4817	4653	4354	ألفة الففل

المصارف: مءفرفة المصارف الفلاففة بسكرة، وفعفة الفلاففة لولافة بسكرة، إأصافاف(2010-2016) ص06.

واأصافاف سفواف(2017-2019)

فءول رقم (07): فففل الإناف الففوانف بولافة بسكرة من 2010-2019

2019-2018	2018-2017	2017-2016	2016-2015	2015-2014	2014-2013	2013-2012	2012-2011	2011-2010	الفوسم
مفموف اللوم	مفموف اللوم	مفموف اللوم	مفموف اللوم	108966	103280	90000	93946.51	89000	لوم الأعام (ق)
أفمراء(ق)	أفمراء(ق)	أفمراء(ق)	أفمراء(ق)	2952	4260	3590	5275.13	1920	لوم الأفار (ق)
120060	127880	141360	138125	21662	22910	19286	15530.12	20110	لوم الفافر (ق)
				2540	2250	2124	1332.79	1170	لوم الافل (ق)
4099000	6304820	5859000	9745300	12848487	20000000	24335670	44338538	55157307	الفف (وأة)
40990	31780	40314	35408	24427	8000	12170	13369	12205	لوم بفاف (ق)
910	700	695	655	621	538	539	522	475	الفسل (ق)
/	14050	14700	142600	13826	127000	11390	10885	9080	الفوف (ق)
35550000	45402000	47190000	43325100	40126944	46000000	37990000	33526855	34283000	الالف (لر)

المصارف: مءفرفة المصارف الفلاففة بسكرة، وفعفة الفلاففة لولافة بسكرة، إأصافاف(2010-2016) ص06.

واأصافاف سفواف(2017-2019)